اقتصاد

لبنان: تهافت على شراء الخبز

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أطلّت أزمة القمح في لبنان إلى الواجهة من جديد مع فتح المصرف المركزي اعتمادات لأربع بواخر فقط من أصل ثمانٍ في خطوةٍ يرفع الأخير فيها مسؤوليته، ويرميها عند مجلس الوزراء الذي لم يحوّل إلّا 21 مليون دولار لحمولةٍ لا تغطّي كامل حاجة السّوق. وأحدثت هذه الأزمة بلبلة في صفوف اللبنانيين، تُرجمت كالعادة بتهافتهم على شراء الخبز، الأمر الذي أدى إلى خلق طوابير طويلة أمام الأفران التي لم يفتح جميعها أبوابها على صعيد المناطق اللبنانية، إذ عمدت تلك التي نفد مخزونها إلى الإقفال. يوضح رئيس نقابة أصحاب المطاحن في لبنان أحمد حطيط في حديثه مع «العربي الجديد» أن «مصرف لبنان المركزي حوّل الأسبوع الماضي أموالاً لأربع بواخر فقط من أصل ثمانية ترسو في البحر، وذلك لقوله إن مبلغ الـ21 مليون دولار الذي أقرّه مجلس الوزراء لا يغطي إلّا 4 بواخر لا أكثر، وبالتالي فإنّ الكميات التي أُمّنت من القمح وُزّعَت على أربع مطاحن من أصل 12 مطحنة في لبنان، الأمر الذي قسّم المشهد بين مطاحن تملك قمحاً مدعوماً، بعكس المطاحن الأخرى، وبالتالي فإن الأفران التي يتوافر عندها الطحين هي فقط التي تخبز بشكل عادي».

ويشير حطيط إلى أن الأزمة الأكثر حدّة تقع في الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت، باعتبار أن المطاحن التي يتعاملون معها لا يتوافر عندها القمح المدعوم، وهي مقفلة منذ يوم السبت الماضي، ولا يمكن أي مطحنة أن تحلّ مكان الأخرى.

ويقول رئيس نقابة أصحاب المطاحن إن «وزير الاقتصاد أمين سلام، أبلغنا أول من أمس عند اجتماعنا معه أنه لن يسمح بأن تحصل أزمة خبز في البلاد، وأنه سيطرح الموضوع على مجلس الوزراء في الجلسة الأخيرة للحكومة، على أساس أنّها تُعقَد اليوم الخميس، لكنها أرجئت إلى الجمعة، ولم يتواصل أحد معنا للبحث في المسألة، ونستبعد أن يحتمل الوضع حتى هذا التاريخ، في وقت أن نصف المطاحن متوقف عن العمل».

وترأس رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، أمس، اجتماعاً خُصِّص للبحث في موضوع الأمن الغذائي وزراعة القمح، وعلى أثره أكد وزير الاقتصاد أمين سلام العمل على مشروع بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والاقتصاد من أجل مستقبل القمح في لبنان الذي لديه الإمكانات والنية لزيادة الإنتاج المحلي من القمح الطري الذي يستعمل لصناعة الخبز.

وقال سلام: «بدأنا منذ يومين نسمع بأن هناك تخوفاً من نقص في مادة القمح، وأريد أن أطمئن إلى أنّ آخر دفعة فتحت كاعتماد من مصرف لبنان حرر منها تقريباً نحو 21 مليون دولار لدعم نحو 45 ألف طن من القمح، والموجود الآن في لبنان ما يقارب 40 ألف طن».

وأشار إلى أن الرئيس ميقاتي بعث رسالة واضحة خلال الاجتماع، وهي ترشيد هذا القطاع حفاظاً على لقمة عيش المواطن وربطة الخبز خصوصاً، وطلب منّا إدارة موضوع القمح وتصويب الدعم أكثر فأكثر وبشكل قاطع لربطة الخبز. وأوضح سلام أن «قرض صندوق النقد الدولي للقمح الذي منحه للبنان يلزمه شهران ليصبح قيد التنفيذ، إذ يجب على مجلس النواب المنتخب حديثاً أن يقرّه، ما يسمح للبنان بالمضيّ قدماً به».

سعر الفائدة والتضخم... من يرتفع أولاً؟

مصطفى عبد السلام

تتسابق البنوك المركزية في كل دول العالم نحو رفع سعر الفائدة، في محاولة منها لمحاصرة غول التضخم الهائج الذي يهدد بدخول الاقتصادات القوية والضعيفة، على حد سواء، نفق الركود التضخمي المظلم الذي لا يرحم أحداً، دولاً وأسواقاً وأفراداً، وقبل ذلك يتسبب في ارتفاع البطالة وتراجع معدل النمو وإصابة الاقتصادات بحالة من التباطؤ والكساد وربما الشلل. في يوم واحد، خرج تصريحان لافتان من عاصمتين غربيتين يكشفان عن مدى تهديد موجة غلاء الأسعار لاثنين من أكبر الاقتصادات العالمية وأقواها، وبلوغ معدلات التضخم مستويات لم تصل إليها منذ عقود، واقترابها بالبلدين من معدل 10%، وتجاوز المعدل 70% في تركيا، و58% في الأرجنتين.

في لندن، كشف وزير المالية البريطاني ريشي سوناك، أمس، عن عدم قدرة حكومة بلاده على حماية المواطنين من تداعيات التضخم وارتفاع الأسعار. وفي واشنطن، خرج علينا رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، أمس، بتصريح يؤكد فيه عزم البنك المركزي خفض معدل التضخم والذي وصل إلى أعلى مستوياته في 40 عامًا، وأن البنك لن يتردد في زيادة الفائدة حتى تبدأ الأسعار في التراجع للمستوى المناسب.

وفي مصر، تجتمع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، مساء اليوم، للنظر في زيادة الفائدة، بعد أن ارتفع معدل التضخم لأعلى مستوى في 3 سنوات، وهناك توقعات بزيادته، خاصة مع خفض قيمة الجنيه وزيادة فواتير السلع المستوردة، وفي مقدمتها القمح والأغذية واللحوم والوقود، وامتداد الزيادة إلى السلع المحلية ومنها الخضروات والفاكهة.

ومع مواصلة حرب أوكرانيا، واستمرار زيادة سلع رئيسية مثل القمح والذرة والنفط والبنزين والسولار والغاز واختناق سلاسل التوريد وحظر الدول صادرات بعض السلع، فإن التضخم مرشح للارتفاع عالمياً، وهم ما يعني مواصلة البنوك المركزية سياسات التشدد النقدي ورفع سعر الفائدة، في محاولة لامتصاص السيولة من الأسواق.

العالم سيشهد في الشهور المقبلة منافسة بين سعر الفائدة والتضخم، البنوك المركزية ترفع الفائدة في محاولة لكبح التضخم الجامح، والغلاء تغذيه قفزات أسعار الأغذية والوقود والسلع الرئيسية، وما بين الرفعين يقف المواطن مشلول القرار والحركة خائفا على مدخراته وقبلها من الغلاء المتوحش، خاصة مع تسبب الرفعين في زيادة أسعار السلع والخدمات ومعدل البطالة، وكلفة الأموال والقروض، وتآكل القدرة الشرائية، ولذا فإن السؤال: من يربح أولا في المعركة الحالية؟

هيونداي تتوسع في السيارات الكهربائية

تعتزم مجموعة هيونداي موتور الكورية الجنوبية ضخ استثمارات بقيمة 21 تريليون وون (16,5 مليار دولار) لتوسيع الطاقة الإنتاجية المحلية للسيارات الكهربائية وتطوير التكنولوجيا الخاصة خلال السنوات الثماني المقبلة. وقالت المجموعة في بيان، وفق وكالة يونهاب، أمس، إنها ستزيد عدد سياراتها الكهربائية المنتجة محلياً إلى 1,44 مليون وحدة بحلول 2030 من 350 ألف وحدة لهذا العام. وأشارت إلى أن هيونداي موتور وكيا التابعة لها تستهدفان وصول حصة الإنتاج المحلي المجمع للسيارات الكهربائية إلى 45% من هدف إنتاج السيارات الكهربائية العالمي البالغ 3,23 ملايين وحدة. وتخطط العلامتان اللتان تشكلان معاً خامس أكبر شركة لتصنيع السيارات في العالم لإطلاق نحو 31 طراز من السيارات الكهربائية بحلول 2030.

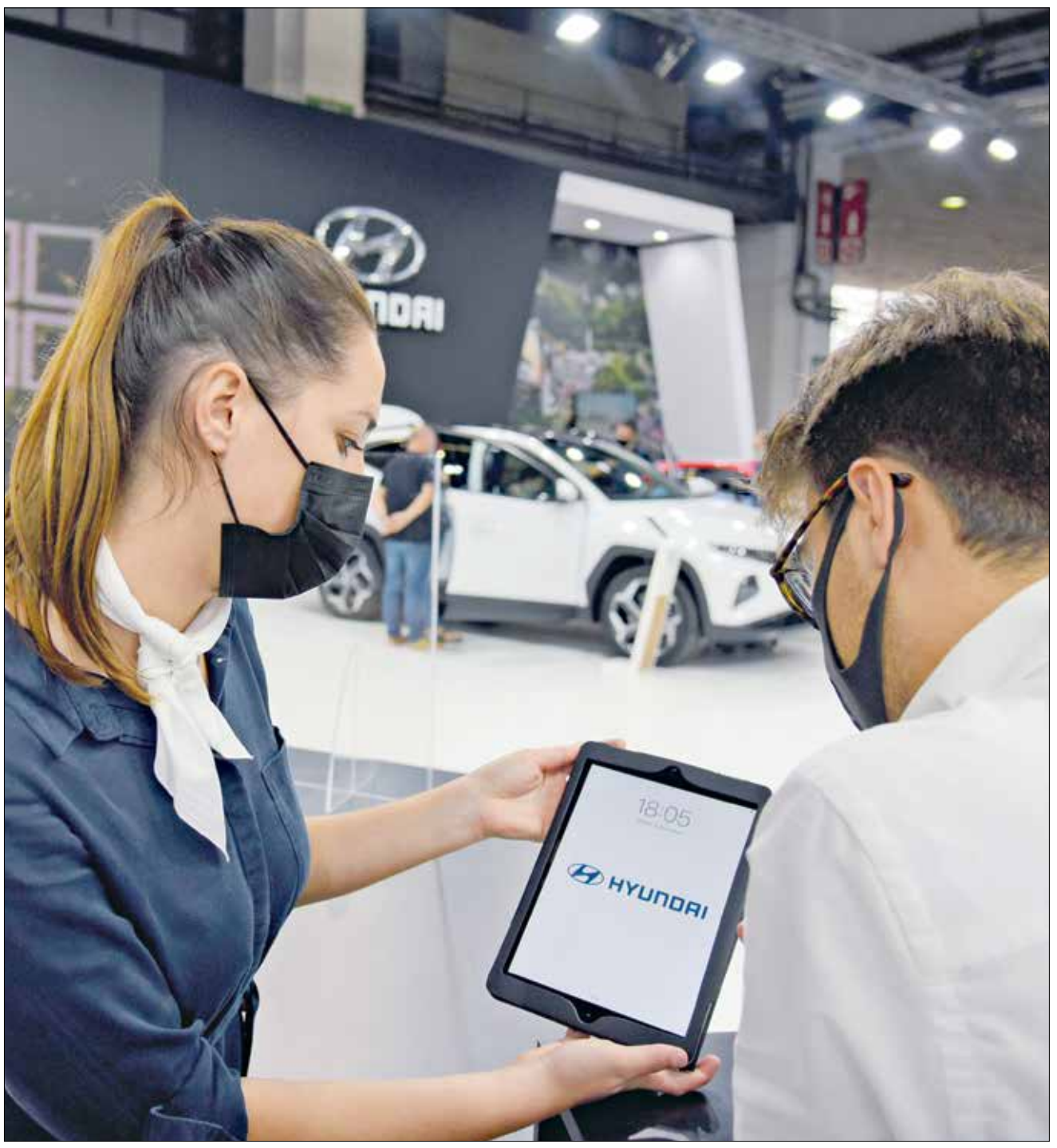

(Getty)

أخبار مختصرة

12 مليار دولار للأمن الغذائي

أعلن البنك الدولي، أمس الأربعاء، أنّه سيخصص 12 مليار دولار على مدى الـ 15 شهراً المقبلة على مشاريع جديدة لمعالجة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا. وأوضح البنك في بيان أنّ الجزء الأكبر من هذه الموارد سيذهب إلى دول في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية ووسط آسيا وجنوبها، مضيفاً أنّ من شأن المساعدات أن تدعم الزراعة في تلك البلدان «والحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية» ودعم مشاريع إمداد بالمياه والري.

315 مليار دولار للطاقة في أوروبا

قالت أورسولا فون ديرلاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، إنّ الاتحاد الأوروبي يعتزم حشد استثمارات تصل قيمتها إلى 300 مليار يورو (315 مليار دولار) بحلول عام 2030 لإنهاء اعتماده على النفط والغاز الروسيين. وأضافت للصحافيين، أمس، أنّ الاستثمارات ستشمل عشرة مليارات يورو للبنية التحتية للغاز ومليارَي يورو للنفط وتخصص باقي الاستثمارات للطاقة النظيفة، مشيرة إلى أنّ بروكسل تطرح أيضاً أهدافاً أكبر ملزمة قانونياً للطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة بحلول عام 2030.

استثمارات سعودية في «نينتندو»

اشترى صندوق الاستثمارات العامة السعودي حصة 5,01% من اسهم شركة نينتندو، إذ يسعى الصندوق السيادي لزيادة استثماراته في قطاع ألعاب الفيديو الياباني. وأفاد بيان بان شراء الحصة في «نينتندو»، ومقرها كيوتو في اليابان، غرضه استثماري ويأتي بعدما اشترى الصندوق حصصاً في شركات ألعاب الفيديو «نيكسون» و«كابكوم» و«كوي تيكمو». كان الصندوق، الذي يدير اصولاً تزيد قيمتها عن 600 مليار دولار، قد اشترى اخيراً حصة في شركة أكتيفيشن بليزارد.

مصر: استبعاد استيراد السكر بكميات كبيرة رغم تراجع الإنتاج

القاهرة ـ **عبد الله عبده**

استبعد مصدر مسؤول في مجلس المحاصيل السكرية التابع لوزارة الزراعة المصرية اللجوء لاستيراد السكر بكميات كبيرة، خلال الفترة المقبلة، رغم توقعات بتراجع الإنتاج المحلي هذا العام.

ورجّح المصدر انخفاض إنتاج السكر في مصر في موسم 2022 بنحو 200 ألف طن نتيجة تراجع المساحات المزروعة ببنجر السكر (الشمندر السكري) بأكثر من 50 ألف فدان، بالمقارنة بالمساحة المزروعة خلال الموسم الماضي. وعزا المسؤول، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، تراجع المساحات المزروعة إلى عدم رضا المزارعين عن أسعار التوريد للمصانع والتي تصل إلى 810 جنيهات (نحو 44 دولاراً) للطن، بالإضافة إلى توجه المزارعين إلى زراعة القمح بعد إعلان الحكومة عن زيادة أسعار التوريد.

وأوضح المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن كميات السكر المنتجة في موسم 2021 بلغت حوالي 3 ملايين طن، شملت 1845 مليون طن من سكر البنجر، و900 ألف طن من قصب السكر، و250 ألفاً من سكر الفركتوز المنتج من حبوب الذرة، لافتاً إلى أنه بعد تشغيل مصنع القناة لإنتاج سكر البنجر بطاقة إنتاجية في مرحلته الأولى في العام المقبل والبالغة نحو 450 ألف طن، سيتحقق الاكتفاء الذاتي بخلاف بدء عمليات التصدير. ويبلغ معدل استهلاك السكر في مصر حالياً نحو 3,3 ملايين طن سنوياً. واستبعد المسؤول فكرة دخول سكر مستورد بكميات كبيرة خلال الفترة المقبلة، بسبب ارتفاع أسعار السكر في البورصة العالمية إلى 500 دولار للطن، في الوقت الذي يصل فيه سعر الطن من السكر المحلي على أرض المصنع 9500 جنيه للطن (الدولار = 18,4 جنيهاً تقريباً).

وكانت شركة القناة لإنتاج سكر البنجر قد أعلنت عن بدء التشغيل التجريبي، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى نحو مليون طن، كأكبر مصنع لسكر البنجر في العالم، وهو ما يمثل نحو 30 في المائة من إنتاج السكر في مصر. وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع نحو مليار دولار، وتتوزع ملكيته بنسبة 70 في المائة لرجل الأعمال الإماراتي جمال الغرير مع مستثمرين إماراتيين آخرين، بالإضافة إلى 30 في المائة لشركة الأهلي كابيتال المصرية. وكان أحدث تقرير صادر عن وزارة الزراعة الأميركية قد توقع ارتفاع إنتاج السكر المكرر في مصر بنحو 70 ألف طن وبنسبة زيادة 2,5% في السنة التسويقية 2022-2023، ليصل إلى 2,92 مليون طن من السكر.

مال وسياسة

استثناءات «قيصر»... فرص تُفاقم فرقة السوريين

جاءت الاستثناءات الأميركية لبعض المناطق من عقوبات قانون قيصر بمثابة طوق نجاة معيشي لنسبة قليلة من السوريين، إلا أنها في المقابل ترسخ الفرقة في البلاد

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

سمح القرار الأميركي باستثناء مناطق سورية محددة من عقوبات قانون «قيصر» والسماح باعمال استثمارية في قطاعات معينة، ليمنح المواطنين في هذه المناطق فرصة جديدة للحياة وتحسين معيشتهم، لكنه يبقى قراراً منقوصاً، بسبب العقبات التي تواجه تنفيذه وبعد عدم وجود مصارف في بعض الأماكن بالشمال السوري من أبرز التحديات التي تقلل من فرص استفادة معظم السوريين من القرار الأميركي، بالإضافة إلى استبعاد المناطق المحررة التي تشرف عليها تركيا من قرار الاستثناءات، ويأتي ذلك وسط مخاوف من ترسيخ القرار الأميركي لتقسيم البلاد التي تعاني من صراعات متواصلة منذ أكثر من 10 سنوات.

ويرى وزير الاقتصاد بالحكومة السورية المعارضة عبد الحكيم المصري أن قرار وزارة الخزانة الأميركية باستثناء مناطق سورية محددة من عقوبات قانون «قيصر» والسماح باعمال استثمارية في قطاعات معينة، بهدف تعزيز الاستقرار ومنع عودة ظهور تنظيم «داعش»، خطوة مهمة لكنها غير كافية. وأشار إلى أن الاستثناءات لم تشمل جميع المناطق الخارجة عن سيطرة نظام بشار الأسد، رغم أنها بامس الحاجة للإعمار والتنمية ومن يقطنها هم سوريون يتطلعون لفرص العمل والاستثمار، بصرف النظر عن الجهات المشرفة أو المسيطرة.

ويعتبر الوزير المعارض خلال حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن إبعاد مناطق «عفرين وتل أبيض وإدلب» عن الاستثناء الأميركي سيخلق أزمات «ربما لا تعيها واشنطن» التي أضافت منطقة الباب بريف مدينة حلب، شمال غرب سورية، للمناطق المستثناة، كي لا تكشف أن هدف قرارها يصب في مصلحة قسد التي تسيطر على معظم مناطق شمال شرق سورية وهي، برأي الوزير، خزان سورية النفطي والمائي والغذائي. وأضاف: لو جاء قرار الاستثناء لجميع المناطق الخارجة عن سيطرة بشار الأسد لرأينا فيه مصلحة لجميع السوريين.

وحذر من أن يؤدي القرار إلى أزمة كثافة سكانية في بعض الأماكن، إذ ستتم الهجرة إلى المناطق المستثناة من القرار والتي هي عملياً تحت الهيمنة الأميركية، في حين تزيد معاناة المناطق التي أبعدتها وزارة الخزانة. وأشار إلى أنه في المناطق المستبعدة الكتلة السكانية الأكبر (أدلب فيها نحو 2,5 مليون نسمة، ومنطقتا رأس العين وتل أبيض فيهما نحو 300 ألف، ولا يقل قاطنو عفرين وما حولها عن 500 ألف). وحول واقعية القرار وإمكانية نجاحه على الأرض، يضيف الوزير بالحكومة المؤقتة المعارضة أن «هناك مشاكل كثيرة، فمثلاً لا توجد مؤسسات مالية ومصرفية شمال غرب سورية، وتلك المؤسسات تأتي في صلب احتياجات المستثمرين ورجال الأعمال المتوقع جذبهم، كما لا يتم الاعتراف دولياً بالوثائق الصادرة عن حكومة المعارضة (شهادة منشأ، إجازات استيراد وتصدير)، وهذا أيضاً سيعيق العمليات التجارية ويؤثر على التطلعات بإقامة مدن أو مناطق صناعية».

ووصلت مخاوف بعض المحللين من أن يكون بالاستثناء الأميركي بداية لتقسيم سورية، أو اقتسام نفوذ على الأقل لقوات «الأمر الواقع» على الأرض. ويصف الباحث السوري أسامة قاضي قرار وزارة الخزانة الأميركية بـ«الترميمي والمنقوص»، لأنه لم يترافق مع تأمين بنية قانونية ويبقى على سيطرة «الميليشيات»، ما يحد من آمال نتائجه بجذب الاستثمارات وإقامة الصناعات وتنمية الزراعة.

ورجح أن «السوريين الأميركيين» أكثر المستفيدين من القرار، لأنهم ربما يستثمرون ببعض الأعمال، من دون مخاوف من العقوبات ومن دون موافقة مكتب «الأوفاك» المعني بالأصول الخارجية أو وزارة الخزانة. ويرى قاضي خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، ضرورة حل «حكومة الإنقاذ» حتى يشمل قرار الاستثناء كامل شمال غرب سورية، وبالتالي جعل الحكومة المؤقتة المعارضة هي المسيطرة وصاحبة القرار والنفوذ. وفي الوقت الذي عبرت خلاله تركيا إلى جانب حكومة بشار الأسد، عن امتعاضهما من الاستثناء، رحبت قوات سورية الديمقراطية، واعتبرته بداية للازدهار المأمول، بل وسارعت «قسد» عبر ما يسمى «هيئة الاقتصاد في الإدارة الذاتية لشمال شرقي سورية»، للإعلان عن التحضير لإصدار قانون جديد للاستثمار لجذب الأموال، بحسب تصريح الرئيس المشارك للهيئة سلمان بارودو، لوكالة «نورث برس». وقال بارودو: «ننوي إصدار قانون جديد للاستثمار، بعد استثناء المنطقة من العقوبات الأميركية المفروضة بموجب قانون قيصر، وأصبح من الممكن إنشاء المشاريع في المنطقة»، مؤكداً أن الاستثناء سيساهم في إنعاش المنطقة اقتصاديًا. وأشار إلى أن «الإدارة الذاتية» ستركز في الطرح الاستثماري على المشاريع الزراعية ومشاريع الاكتفاء الذاتي لتحسين الوضع المعيشي للسكان وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة».

النص الكامل على الموقع الالكتروني

> 110
> يصف مسؤول بـ«الإدارة الذاتية» طلب عدم ذكر اسمه، المناطق المستثناة من عقوبات قانون «قيصر» بالهم سورياً، فالمناطق التي تسيطر عليها «الإدارة» تنتج ما لا يقل عن 110 آلاف برميل نفط يومياً.

أميركا تحرم سكان إدلب من الاستفادة من استثناءات العقوبات (عز الدين قاسم/الأناضول)

مصارف

رفع سعر الفائدة يصدم التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لاقى التونسيون قرار البنك المركزي التونسي برفع سعر الفائدة الرئيسي بكثير من الغضب، بسبب الزيادة المتوقعة في كلفة قروضهم المصرفية لأكثر من 60 بالمائة من الأسر التي تعاني من صعوبات معيشية كبيرة وضيق مالي نتيجة التضخم والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في البلاد. وانتقد التونسيون بشدة بحث السلطات عن الحلول لكبح التضخم في جيوب المواطنين، بينما اعتبر محللون في القطاع المالي أن البنك المركزي يقدم هدايا للقطاع المصرفي الذي يجني أرباحاً جديدة من زيادة سعر الفائدة. والثلاثاء قال البنك المركزي التونسي إنه رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة أساس من 6,25% إلى 7% لمحاربة تضخم مرتفع، وهي أول زيادة للفائدة منذ عام 2019. وعبر البنك في بيان أصدره عن قلقه العميق حيال المنحنى المرتفع للتضخم، ودعا إلى إصلاحات اقتصادية في أقرب وقت ممكن لاستعادة النمو الاقتصادي من أجل ضمان استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة الدين العام.

وعبّر المواطن ناجح الهرمي عن قلقه من قرار زيادة سعر الفائدة، مؤكداً أن أسرته التي تسدد قرضاً سكنياً مدته 20 عاماً ستتحمّل كلفة إضافية لهذا القرار بعد أن تحمّلت عام 2019 زيادة في القسط لذات السبب. وقال الهرمي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن كلفة القرض ستزيد بما لا يقل عن 100 دينار نتيجة رفع سعر الفائدة، موضحاً أن الأسر تواجه سيلاً من الزيادات في الفواتير وغلاء المعيشة وأقساط القروض المصرفية. وتساءل عن مدى قدرة تحمّل التونسيين لمزيد من الأعباء. وخلال السنوات الخمس الماضية قفز سعر الفائدة من 4,75 سنة 2017 إلى 7 بالمائة سنة 2022، بينما بلغ أعلى سعر حدده البنك المركزي 7,75 بالمائة، وذلك في فبراير/ شباط 2019. ويرى المتحدث أن السلطة تحمّل المواطنين كل خياراتها الاقتصادية، مبدياً قلقاً كبيراً من استمرار الأزمة وغياب الأفق والحلول بينما يغرق التونسيون في دوامة الديون. وتشير بيانات رسمية للبنك المركزي، إلى أن المدينين الإجمالي للأفراد لدى القطاع البنكي بلغ 25,2 مليار دينار (الدولار = نحو 2,96 دينار) سنة 2020 مقابل 24,3 مليار دينار عام 2019 أي بزيادة قدرها 5,8 بالمائة مقابل نمو بـ0,4 بالمائة في سنة 2019. ونتيجة معاناة الأسر من ضغوط المعيشة تتوسع دائرة الاقتراض الأسري التي تشمل أكثر من 60 بالمائة من العائلات التونسية.

ويؤكد الخبير المالي خالد النوري أن الزيادات المتوقعة في أقساط الديون ستتراوح ما بين 4 و15 بالمائة، وذلك بحسب مدة سداد القرض وقيمة الدين الأصلي، مؤكداً أن 55 بالمائة من القروض التي يحصل عليها التونسيون هي قروض استهلاكية لا تتجاوز مدة سدادها 5 سنوات. وأكد النوري في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الزيادة في كلفة أقساط القروض ستكون أقل حدة بالنسبة للقروض قصيرة المدى، غير أنها ستؤثر أكثر في موازنات الأسر التي تسدد أقساطا سكنية طويلة المدى، مرجحا أن يتسبب القرار في زيادة تعثّر ديون الأفراد. وتكشف بيانات رسمية للبنك المركزي أن نسبة الديون المتعثرة ومحل النزاع، الخاصة بقروض تهيئة المساكن قفزت من 20 مليون دينار عام 2019 إلى 29 مليون دينار سنة 2020 بزيادة قدرت بـ22,3 بالمائة. ويرى أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية أرام بالحاج، أن رفع نسبة الفائدة المديرية بـ75 نقطة أساس كاملة هي ضربة قاصمة للاقتصاد الحقيقي وهدية مجانية للقطاع البنكي والمالي.

وتظهر بيانات رسمية منشورة على موقع بورصة تونس للأوراق المالية أن القطاع المالي حقق ناتجاً بنكياً صافياً خلال الربع الأول من السنة يقدر 1447 مليون دينار بزيادة تقدر بـ11,4 بالمائة عن ذات الفترة من سنة 2021 وسط توقعات بأن يساهم قرار زيادة سعر الفائدة الأساسية في تعزيز أرباح البنوك. ووفق بيانات حديثة صادرة عن المعهد الوطني للاستهلاك، فإن الأسر المدينة تخصص نحو 43% من أجورها لسداد الديون.

ارتفاع كلفة القروض يفاقم معيشة المواطنين (فراس برس)

أخبار العرب

مدينة صناعية على حدود الأردن والعراق

كشف وزير الصناعة والتجارة الأردني، يوسف الشمالي، عن توافق أردني عراقي لإقامة مشروع المدينة الصناعية في المنطقة الحدودية الأردنية العراقية. وقال الشمالي في مؤتمر صحافي مشترك، مع نظيره العراقي منهل الخبار، في عمّان، أمس الأربعاء، إن إنشاء المدينة الصناعية فرصة لبناء تكامل اقتصادي أردني عراقي في العديد من المجالات. وأوضح أن هذه المنطقة ستتيح بعد إنجازها، الاستفادة من المنتجات والصناعات التي سيتم استحداثها داخل المنطقة من إعفاءات ومزايا موجودة لدى البلدين. وأضاف أن «الاجتماع مع نظيره العراق يأتي كجزء من القمم الثلاثية للتعاون الثلاثي الأردني المصري العراقي»، موضحا أن أحد مخرجات هذه القمم يركز على التكامل الصناعي بين الدول الثلاث، من بين أدوات هذا التكامل إنشاء المنطقة الصناعية بين الأردن والعراق على حدود طرابيل/الكرامة. وأشار إلى أن «هذه المنطقة ستتيح بعد إنجازها، الاستفادة من المنتجات والصناعات التي سيتم استحداثها داخل المنطقة من إعفاءات ومزايا موجودة لدى البلدين».

الهند ستصدّر القمح المتعاقد عليه فقط

أعلنت الحكومة الهندية، الثلاثاء، أنها ستصدّر فقط شحنات القمح المتعاقد عليه مع المستوردين ومنهم مصر، والتي كانت تنتظر إجراءات التخليص الجمركي عبر الحدود. جاء ذلك في بيان صادر عن الحكومة الهندية، بعد أيام قليلة من إعلانها حظر تصدير القمح بمختلف أنواعه، إلى حين استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

وبحسب البيان: «سيتم تصدير القمح المتعاقد عليه قبل تاريخ 13 مايو/أيار الجاري، بحيث كان ينتظر موافقات التخليص الجمركي عبر الحدود». ومطلع الشهر، أعلنت الهند أنها ستصدّر كميات استثنائية من القمح هذا الموسم، لكنها تراجعت وحظرت التصدير بعد ظهور أزمة تذبذب وفرة القمح في السوق المحلية، نتج عنه ارتفاع الأسعار. وأشارت إلى أن مصر ستكون من بين الدول التي ستصدر إليها القمح، إذ تعد القاهرة أكبر مستوردي القمح حول العالم.

تقارير عربية

مال وناس

العواصف تكبد العراق خسائر زراعية باهظة

بغداد ـ **أحمد عبد**

باتت العواصف الرملية التي يشهدها العراق بشكل متكرر خلال الشهور الأخيرة سبباً في إضافة خسائر اقتصادية باهظة للبلاد، خاصة على قطاع الزراعة الذي يعاني من مشاكل كبيرة متعلقة بشح المياه واتساع رقعة الآفات الزراعية.

وكشف رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق حسن التميمي عن أن العواصف الترابية التي تعرض لها العراق على مدى أكثر من مائة يوم ماضية، تُعد مشكلة أخرى لقطاع الزراعة وتؤدي لدمار الكثير في المحاصيل والنباتات. وقال التميمي في حديثه لـ«العربي الجديد»، إن المشاريع الزراعة الصيفية في العراق تضررت بشكل كبير بسبب العواصف الترابية، فضلاً عن تأثر الكثير من النباتات. وأضاف أن تأثير العواصف لم يقتصر على النباتات فحسب، إنما أثر بشكل سلبي على صحة المواشي ومناطق الرعي، فضلاً عن إعاقتها عمليات زرع البذور والحصاد والرعاية المقدمة للحقول الزراعية، مبيناً أن الفلاحين يواجهون صعوبات كبيرة في رعاية حقولهم خلال فترة العواصف. وطالب التميمي الحكومة بالعمل على إيجاد الحلول بشكل سريع وخطوات جادة لمعالجة هذه الأزمة التي أدت إلى تدهور إنتاج القطاع الزراعي. وكشف أيضا أنهم حذروا الحكومة ووزارة الزراعة منذ سنوات من تجريف البساتين والمناطق الخضراء، وطالبوا بتجريم من يقتلع الأحزمة الزراعية، لكن الفوضى وضعف القانون أديا إلى إزالة معظم هذه المساحات وإلى تمادي المتنفذين. وطالب التميمي السلطات التنفيذية والتشريعية في العراق بإعادة المناطق الخضراء وحمايتها وتشريع قوانين تحافظ على الزراعة والأحزمة الخضراء لإعادة الحياة إليها والحد من تدفق العواصف الترابية إلى البلاد. وقدّر مسؤول بوزارة التخطيط العراقية خسائر البلاد جراء العواصف الترابية بنحو 10 مليارات دينار (نحو 7 ملايين دولار أميركي)، أغلبها على القطاع الزراعي بما فيه الدواجن والمواشي، فضلا عن قطاع النقل والتجارة والصناعة، واكد لـ«العربي الجديد»، أن «هذا التقدير هو أولي أو تخميني، عدا عن إغلاقات المطارات وإلغاء الرحلات، فهناك تلف وتضرر في الأملاك العامة والخاصة، ولا يوجد شيء مؤكد بشأن ما إذا كانت الحكومة ستعوض المتضررين أم لا».

وفي حديث لـ«العربي الجديد»، أوضح المزارع من محافظة بابل إبراهيم صياد أن الفلاحين بذلوا جهوداً كبيرة لزراعة محاصيل هذا الموسم، فضلاً عن المبالغ الطائلة التي خسروها في شراء البذور والأسمدة وتكاليف الزراعة بعيداً عن أي دعم حكومي مقدم لهم من قبل الدولة.

وبيّن صياد أن الأتربة التي تتركها العواصف تقتل النباتات وخاصة المحاصيل الموسمية الصيفية والفواكه، وتزيد من خطر الإصابة بالأمراض والحشرات، كما تؤثر على الثمار الجديدة، وأكثر الخضر تضرراً منها هي الطماطم والخيار والبطيخ والباميا والباذنجان، ما سيزيد من حالة تدهور الزراعة وتوقف الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل، ما يضطر البلد مجدداً إلى استيرادها من دول الجوار. ومن جهة أخرى، قال المزارع من محافظة ديالى ربيع عيادة إن ارتفاع الجفاف بسبب قلة الأمطار وقطع إيران الأنهار القادمة من أراضيها، تسبب في مشاكل كبيرة للزراعة، وتفاقمت المعاناة بسبب العواصف الترابية المتكررة التي تشهدها البلاد. وانتقد عيادة خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، الحكومة لعدم إيجاد حلول حقيقية لمعالجة أزمة المياه ووضع خطط مواجهة الأزمة المائية والزراعية التي تشهدها جميع المناطق في العراق، فضلاً عن تجاهلها معاناة الفلاح، وعدم تقديم الدعم المناسب له من بذور وأسمدة ووقود ومبيدات.

> اضرار بالغة على مناطق الرعي وعمليات الحصاد

التجار يشكون تراجع القدرة الشرائية للمواطنين (عبد الحكيم ابو رياش)

كان دعم الدولة للقطاع الزراعي في العقود السابقة كبيراً ويتمثل في توفير البذور والأسمدة والوقود ومكائن الحرث، ما تسبب في نمو القطاع ليصل البلد حينها إلى مرحلة الاكتفاء والتصدير، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا انهياراً تاماً لهذا القطاع بسبب رفع الدعم وغياب التخطيط. وكشف المتحدث باسم وزارة الزراعة حميد النايف عن أن الدولة ألغت بشكل كامل الدعم الزراعي، ما تسبب في تراكم المشاكل التي تعوق تطور هذا القطاع الإنتاجي المهم على الرغم من أن الهوية البلد هي هوية زراعية. وأوضح النايف، في حديث لوسائل الإعلام، أن هناك معوقات أخرى تواجه الزراعة العراقية، منها معوقات طبيعية تتمثل بالجفاف وقلة الأمطار والعواصف والأتربة، وأخرى تتمثل بتمسك العراق باستخدام تقنيات الري الكلاسيكية القديمة. من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي صلاح العبيدي أن العواصف الترابية أدت إلى اتساع نسبة التصحر. وأوضح العبيدي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن انخفاض المساحات المزروعة له تأثير مباشر على الأمن الغذائي العراقي، الذي سيكون مضطراً إلى زيادة الاستيراد وخسارة ملايين الدولارات، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى البطالة.

وبيّن العبيدي أنه على الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية عن الخسائر، إلا أن الواقع يكشف أنها أكبر من المعلن ومعرضة للزيادة مع مرور الوقت، كما شدد على أهمية تطوير منظومات الري والسقي وفق التقنيات الحديثة للحفاظ على المياه وتقليل نسبة الهدر.

العراق: نقل الوقود بالقطارات

قالت شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، أمس الأربعاء، إنها اتفقت مع الشركة العامة لسكك حديد العراق التي تديرها الدولة على نقل منتجات زيت الوقود من مصافي الصمود ومصفاة الدورة إلى الموانئ الجنوبية. وأضافت سومو أن الاتفاقية تأتي في إطار جهود تعزيز مشاركة الشركات الوطنية في نقل المنتجات النفطية وتقليل الاكتظاظ والزحام المروري على الطرق البرية، وزيادة الكميات المنقولة لأغراض التصدير عبر الناقلات التي تعمل كخزانات عائمة عند منطقة المخطاف في المياه العراقية.

ونجح العراق في زيادة صادراته النفطية بشكل ملحوظ، خلال الشهور الأخيرة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الإيرادات المالية، حسب بيانات حكومية.

السودان

تزايد تهديدات الأمن الغذائي

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

لا يزال السودانيون يواجهون باستمرار مستويات عالية من سوء التغذية الحاد، رغم أن الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل كبير على الزراعة. ومع ذلك، فإن هذا القطاع عرضة لصدمات المناخ والإنتاجية المنخفضة، بسبب ضعف البنية التحتية وخسائر ما بعد الحصاد بالإضافة إلى تراجع الاهتمام الحكومي. ويؤكد خبراء في القطاع أن وضع الأمن الغذائي في السودان يزداد سوءاً بسبب التأثيرات الاقتصادية السلبية جراء جائحة كوفيد-19، وبعض الإجراءات الحكومية التي عرقلت القطاع الزراعي، ما أدى إلى زيادة تهديدات الأمن الغذائي في البلاد. وتلقى برنامج الغذاء العالمي في السودان، أخيراً، مساهمة قدرها (8,24 ملايين دولار)، من إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لدعم أنشطة المساعدات الغذائية والنقدية للأسر السودانية الضعيفة. وقال برنامج الغذاء العالمي في بيان، إن «هذا التمويل المرن سيمكن برنامج الأغذية العالمي من تقديم المساعدات الغذائية والنقدية الطارئة للأسر السودانية الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي». وقال المدير القطري لبرنامج الغذاء العالمي في السودان إيدي رو، وفقا للبيان: «يعاني واحد من كل أربعة أشخاص في السودان من الجوع الحاد». وفي هذا السياق، أكد مدير الأمن الغذائي بوزارة الزراعة عمار بشير على أهمية وضع حلول لمواجهة مهدّدات الأمن الغذائي السوداني. ودعا إلى تقوية الاعتماد على الإنتاج الغذائي المحلي، دون الارتكاز بصورة مستديمة على الاستيراد، كما دعا لتنشيط وتحريك التجارب الناجحة في هذا المجال وزيادة المنتجات المحلية كالذرة الشامية وغيرها.

وأكد بشير أن البلاد تأثرت بالحرب الروسية على أوكرانيا باعتبارها من أكبر مناطق إنتاج وإمداد الحبوب الغذائية، إضافة لذلك تمثل القطب الثاني بعد الخليج العربي والمصدر الأول لقارة أوروبا.

ويشير تقرير بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أنه من المتوقع أن يكون الإنتاج المحلي في السودان من الحبوب في الموسم الزراعي الحالي نحو 5,1 ملايين طن متري. وهذا سيغطي فقط احتياجات أقل من ثلثي عدد السكان، ما سيترك الكثيرين يعتمدون على المساعدات الغذائية الإنسانية وواردات الحبوب الأساسية بأسعار تفوق قدرة معظم المستهلكين. وفي هذا السياق، أكد الباحث الاقتصادي عادل عبد العزيز على أهمية استغلال موارد السودان الزراعية، في إشارة لتأثر إمدادات الغذاء للدول العربية بالحرب الروسية الأوكرانية. وأكد عبد العزيز الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي». وقال المدير القطري لبرنامج الغذاء العالمي في السودان إيدي رو، وفقا للبيان: «يعاني واحد من كل أربعة أشخاص في السودان من الجوع الحاد». وفي هذا السياق، أكد مدير الأمن الغذائي بوزارة الزراعة عمار بشير على أهمية وضع حلول لمواجهة مهدّدات الأمن الغذائي السوداني. ودعا إلى تقوية الاعتماد على الإنتاج الغذائي المحلي، دون الارتكاز بصورة مستديمة على الاستيراد، كما دعا لتنشيط وتحريك مناطق الإنتاج. ويمتلك السودان أراضي صالحة للزراعة تمكّنه من أن يلعب دوراً مهماً في دعم الأمن الغذائي المحلي والعربي، حيث يوجد في السودان 48 في المئة من إجمالي الأراضي الزراعية في الوطن العربي، حسب دراسات حديثة. كذلك يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز، كما تتوفر في السودان إمكانيات وموارد طبيعية ضخمة، إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بنحو 103 ملايين رأس من الأبقار والضان والماعز.

ويقول الاقتصادي السوداني حمد توفيق إن السودان مؤهل لكي يكون حاضنة للاستثمار الزراعي العربي، ويصلح لإنتاج سلع غذائية أساسية، كالحبوب والسكر والبذور الزيتية واللحوم والألبان، ما يساهم في سد نسبة كبيرة من الفجوة الغذائية العربية، وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه مع تزايد أزمة الغذاء العالمية وانعكاساتها على المنطقة العربية، لا بد من سياسات تعمل على تزايد الاهتمام بالاستثمار الزراعي في السودان. وسبق أن قدمت الحكومة تسهيلات وفرتها لتصدير وتسويق المنتجات والزراعات وبذلت جهوداً لجذب الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي. بالفعل جذبت استثمارات أردنية وإماراتية وليبية ومصرية وسعودية لاستصلاح الأراضي الزراعية، إلا أنها ليست على المستوى المأمول، حسب توفيق. ويشير الباحث السوداني محمد إبراهيم، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن السودان يعاني من ضعف البنية التحتية ونقص شديد في الطرق، ما يؤثر سلبا على قطاع الزراعة. ويقول إنه رغم طبيعة السودان الغنية بالأراضي الزراعية الخصبة تواجه المزارعين صعوبات كثيرة.

أخبار العالم

تركيا: نموّ الصادرات الكهربائية والإلكترونية

حققت الصادرات التركية من المنتجات الكهربائية والإلكترونية، نمواً بنسبة 12 بالمائة خلال إبريل/ نيسان الماضي. وبحسب بيانات أحصتها وكالة الأناضول من مجلس المصدرين الأتراك، بلغت عائدات صادرات القطاع خلال الشهر الفائت، ملياراً و401 مليون دولار. وتصدرت المملكة المتحدة بلدان العالم الأكثر استيراداً لمنتجات هذا القطاع في تركيا، بواقع 141,8 مليون دولار، تلتها ألمانيا بـ 140,2 مليون دولار، ثم فرنسا بـ 83,08 مليون دولار. وفي السياق ذاته، حققت صادرات القطاع نفسه إلى دول الشرق الأوسط، نمواً بنسبة 48 بالمائة. وبلغ إجمالي صادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية إلى بلدان الشرق الأوسط، 182,7 مليون دولار.

ارتفاع مبيعات هيونداي وكيا في أوروبا

أظهرت بيانات صناعية، أمس الأربعاء، أن مبيعات شركة هيونداي موتور والشركة التابعة لها، كيا، ارتفعت بنسبة 13% على أساس سنوي في الشهر الماضي، مدعومة بارتفاع الطلب على سياراتهم الكهربائية. وباعت «هيونداي موتور» و«كيا» إجمالي 88,952 سيارة في أوروبا في إبريل/ نيسان بارتفاع من 78,586 سيارة في ذات الشهر من العام الماضي، وفقاً لاتحاد مصنعي السيارات الأوروبية. استحوذت الشركتان على 10,7% من سوق سيارات الركاب الأوروبية في الشهر الماضي، بزيادة قدرها 3,1 نقاط مئوية عن ذات الشهر من العام الماضي. وحسب وكالة الأنباء الكورية (يونهاب)، جاء الأداء القوي للشركتين في الوقت الذي انخفضت فيه تسجيلات سيارات الركاب الجديدة في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% في الشهر الماضي، لتصل إلى 830,447 سيارة بسبب استمرار مشكلات سلسلة التوريد.

مال وسياسة

عادت نبرة الشرق والغرب مجدداً إلى الألمان، إذ يتسبب تأييد الحكومة الاتحادية فرض حظر على النفط الروسي في إثارة الفرقة في البلاد، إذ يتهم الشرقيون الحكومة بعدم الاكتراث بالأضرار التي سيتحملونها أكثر من غيرهم بينما هم الأقل دخلاً

أجواء الانقسام في ألمانيا

حظر النفط الروسي يثير غضب الشرق الأقل حظاً

برلين ـ **شادي عاكوم**
للحن ـ **العربي الجديد**

برفض سكان شرقي ألمانيا خطوات الحكومة الاتحادية نحو تأييد الموقف الأوروبي الرامي إلى فرض حظر على النفط الروسي، على عكس الجزء الغربي من البلاد تماماً، إذ يحذر الشرقيون من أنهم سيكونون الأكثر تضرراً من تداعيات انعكاس العقوبات على موسكو بينما يكسبون أقل في المتوسط ولديهم مدخرات أقل من السكان الغربيين، ما يعيد نبرات التفرقة إلى الظهور، بينما كانت قد انحسرت كثيراً منذ إعادة توحيد شطري البلاد قبل نحو 32 عاماً.

ورغم فشل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، يوم الاثنين الماضي، في التوصل لاتفاق بشأن حزمة سادسة من العقوبات على روسيا، بما في ذلك الحظر النفطي، فإنّ موقف الحكومة الاتحادية في ألمانيا شهد تبدلاً في الأيام الأخيرة من معارضة هذا الحظر إلى تأييده وسط خطوات فعلية لتقليص اعتمادها على النفط الروسي من 35% إلى 12%.

وأثارت هذه الخطوات مخاوف سكان الشرق الألماني من تداعياتها عليهم بشكل كبير، إذ أفادت صحيفة «دير شبيغل» الألمانية، قبل يومين، بأن الحظر المفروض على النفط الروسي يهدد شرق ألمانيا بعواقب اقتصادية. وفي مقال نشرته الصحيفة، قالت الخبيرة الاقتصادية سابينا رينيفانتس، إن «مستقبل الشرق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يتقرر في شويدت (مدينة في ولاية براندنبورغ)، حيث توجد مصفاة نفط هناك تتلقى المواد الخام حصراً من روسيا عبر خط أنابيب دروجبا المعروف للحظر بسبب خطط فرض حظر نفطي».

وأضافت رينيفانتس: «كان الأمر قبل ذلك بدور حول كيفية مساعدة الحكومة الألمانية لأوكرانيا، في حين أن تأثير الأزمة على الحياة اليومية للألمان كان يمكن التحكم فيه نسبياً... لكنّ الوضع مختلف الآن، حيث يمكن أن يكون للأزمة الأوكرانية عواقب وجودية على مدينة يبلغ عدد سكانها 300 ألف نسمة، وهنا تبدأ نقطة تحول أخرى في الشرق مرة أخرى». ولفتت إلى أنّ «9 سيارات من بين كل 10 في برلين وبراندنبورغ تعمل بالبنزين ووقود الديزل من مصفاة شويدت، التي توفر الوقود أيضاً للمطار المحلي» مشيرة إلى أنّه «كان من المحتمل أن يتخذ زعماء المناطق الشرقية من ألمانيا قراراً مختلفاً حيال فرض الحظر المحتمل على النفط الروسي لو كان الأمر بأيديهم». وأوضحت أنّ «هناك عدم تأييد لخطوات الحكومة تجاه أوكرانيا في الشرق، على عكس الجزء الغربي من البلاد تماماً، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ غالبية الألمان الشرقيين لا يؤيدون توريد الأسلحة إلى كييف». وأكدت أن «السكان الشرقيين تأثروا بارتفاع الأسعار الناجم عن الأزمة الأوكرانية، لأنّ سكان هذه المناطق يكسبون أقل في المتوسط ولديهم مدخرات أقل من السكان الغربيين».

وقبل نحو أسبوعين، طالب حزب اليسار الألماني، استثناء شرقي ألمانيا من فرض حظر على واردات النفط الروسي. وفي تصريحات لشبكة دويتشلاند الصحافية، قال مفوض شؤون الشرق في الكتلة البرلمانية لليسار، زورن بيلمان إنّ «هذا الحظر متعجل ولا يمكن احتماله بالنسبة لشرق ألمانيا». وحذر بيلمان، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الألمانية، من وقوع اضطرابات اقتصادية واجتماعية بالنسبة لشرق ألمانيا في حال عدم وضع قواعد انتقالية له «فالأسعار ستنفجر كما أنّ اقتصاد شرقي ألمانيا سيتراجع إلى الوراء عشرات السنين». واتهم السياسي عن حزب اليسار الحكومة الاتحادية بدعم الحظر النفطي المخطط له على حساب الولايات الشرقية، معتبراً أنّ حظر الاستيراد بمثابة «برميل بارود اجتماعي» بالنسبة للولايات الشرقية. ويعتقد شرقي ألمانيا بشكل كبير على خط أنابيب دروجبا الروسي لإمدادات النفط. ويُجبر حتى الآن إمداد مصفاتي التكرير الكبيرتين لوينا وشفيت بالنفط الروسي من خط الأنابيب. وبينما تم توفير بدائل لمصفاة «لوينا»، فإن شركة «روسنفت» الروسية المشغلة لمصفاة شفيت غير مهتمة حتى الآن بإيجاد بديل، حسبما ذكر هابيك.

وفي مقابل الانتقادات المتزايدة للحكومة الاتحادية بعدم الاكتراث للشرق الألماني بشكل كاف، وعد وزير الاقتصاد روبرت هابيك، بدعم الشرق عبر توفير فرص استيراد جديدة كبديل لمصادر الطاقة الروسية. وقال هابيك، يوم الاثنين الماضي، خلال زيارة لمدينة ماغديبورغ، عاصمة ولاية سكسونيا-أنهالت، شرقي ألمانيا: «سنحرص بشدة على ضمان أن فرص الاستيراد الجديدة التي سيُجرى توفيرها ستضع في الاعتبار أيضاً المانيا الشرقية على قدم المساواة».

لكنّ رئيس حكومة ولاية سكسونيا-أنهالت، راينر هاسلوف، قال في تصريحات صحافية أخيراً، إنّ لديه انطباعاً بأنّ العقوبات ضد روسيا تُطبق حالياً بطريقة لا يوجد بها ارباحون من جهة وخاسرون من جهة أخرى، بل إنّ الاقتصاد الوطني بأكمله يتأثر بها. وذكر هاسلهوف أنه خلال الأشهر المقبلة سيتعين التوصل إلى إمدادات بديلة للمواد الخام، مضيفاً أنّ من غير المقبول أن يتزعزع الاقتصاد، وبالتالي دعم أهداف بوتين بشكل مباشر وغير مباشر.

كانت ألمانيا قد خفضت بالفعل حصة النفط الروسي في وارداتها إلى 12% مقابل 35% قبل غزو روسيا لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي، لكنها قالت سابقاً إنها بحاجة إلى أشهر عدة للتخلص التدريجي من الخام الروسي لتقليل التأثير الاقتصادي في الداخل. وحتى مع تقليص الاعتماد الألماني على النفط الروسي، تبرز التقارير الاقتصادية أنه ليس من السهل استبدال الواردات الحالية بإمدادات أخرى لتصبح ألمانيا مستقلة تماماً عن روسيا.

وفي السياق، حذر يوزف شتابنباخ وزير الاقتصاد والطاقة في ولاية براندنبورغ (شرق)، في تصريحات لصحيفة راينيشه بوست، من عواقب وخيمة في حالة مقاطعة النفط الروسي، وأن الحظر النفطي سيتسبب بجمود كبير، وستتأثر العديد من الوظائف بشدة.

> ألمانيا تقلص اعتمادها على النفط الروسي من 35% إلى 12%

ورغم تحذيرات المسؤولين في الشرق من أنّ ولاياتهم ستكون أكثر تضرراً من حظر النفط الروسي واستمرار الحكومة الاتحادية في اتباع نهج الغرب في فرض المزيد من العقوبات على روسيا، فإنّ القلق من الأضرار يطاول باقي المناطق الألمانية. وعما إذا كان الاقتصاد الألماني برمته قادراً على مواجهة حظر النفط الروسي، قال الخبير في أمن الطاقة فرانك أومباخ في تصريحات لصحيفة بيلد في وقت سابق من مايو/ أيار الجاري، إن لديه قناعة بأن الاقتصاد الألماني لا يمكنه التعامل مع الحظر، إذا ما تم اعتماده على وجه السرعة. وحذر أومباخ من الخسائر التي ستلحق بالإنتاج والصادرات مع ارتفاع أسعار الطاقة، مضيفاً أنّ هناك قناعة لدى الصناعيين الألمان بأنه لا يمكن استبدال النفط الروسي إلا بتكاليف إضافية وتحديات لوجستية.

وفي السياق، قال رئيس اتحاد الصناعات سيغفريد روسفورم، إنه من المحتمل أن تستمر أسعار الطاقة في الارتفاع، وهذا ما سينسحب على تكلفة الإنتاج في جميع القطاعات.

وفي إبريل/ نيسان الماضي حذرت خمسة معاهد اقتصادية تقدم المشورة للحكومة الألمانية، في تقرير مشترك، من تكبّد ألمانيا خسائر تقدر بنحو 220 مليار يورو (240 مليار دولار) على مدى العامين المقبلين في حالة الوقف الفوري لإمدادات الطاقة الروسية. ومن بين هذه المعاهد، معهد البحوث الاقتصادية إيفو، في ميونخ، ومعهد الاقتصاد العالمي إي أف دبليو في جامعة كيل، والمعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية دي آي دبليو، في برلين. وبحسب التقرير، فإن توقف الإمدادات الروسية سيؤدي إلى انكماش في بلد يعتبر قاطرة الاقتصاد الأوروبي، وعندها ستنخفض الوظائف بشكل كبير، وستتراجع الإيرادات الضريبية بشكل كبير.

رسوم جمركية على الخام

قال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، امس الاربعاء، ان اقتراحا اميركيا بفرض رسوم جمركية على النفط الروسي يعني انه سيتعين على المشترين دفع المزيد او البحث عن موردين بديلين. كانت وزيرة الخزانة الاميركية جانيت يلين، قد قالت الثلاثاء، إن الاتحاد الاوروبي قد يجمع بين فرض رسوم جمركية على واردات النفط الروسي والحظر التدريجي للنفط الذي يحاول تنفيذه لتقليص عائدات الطاقة الروسية، في إطار العقوبات ضد موسكو.

مصفاة نفط في شويدت شرقي ألمانيا (فرانس برس)

دول أوروبية تلجأ إلى طاقة الرياح

كوبنهاغن ـ **العربي الجديد**

تعتزم أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تشييد مزارع رياح في منطقة بحر الشمال لإنتاج 150 غيغاوات على الأقل من الطاقة بحلول عام 2050، وذلك للمساعدة في خفض انبعاثات الكربون، التي تسبب تغير المناخ، وفقاً لما ذكرته وسائل إعلام دنماركية، أمس الأربعاء.

وقالت صحيفة «يولاندس بوستن» الدنماركية اليومية، وفق ما نقلت وكالة أسوشيتد برس، إنه «بموجب الخطة، ستقام توربينات رياح قبالة سواحل بلجيكا وهولندا وألمانيا والدنمارك». وسيؤدي المشروع إلى زيادة بمقدار عشرة أضعاف في طاقة الرياح البحرية الحالية للاتحاد الأوروبي. وإلى جانب تغير المناخ، جعلت الحرب في أوكرانيا دول الاتحاد الأوروبي حريصة على تقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي والنفط الروسيين. واستورد الاتحاد الأوروبي عام 2021 قرابة 40% من غازه، و25% من نفطه من روسيا.

وقالت رئيسة الوزراء الدنماركية مته فريدريكسن للصحيفة: «يمكن بحر الشمال فعل الكثير. التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية الأربع يجب أن يبدأ الآن». وتعهد الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 55% مقارنة بمستويات عام 1990 بحلول 2030، والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول 2050. وحددت المفوضية الأوروبية هدفاً شاملاً لتوليد 300 غيغاوات من الطاقة البحرية بحلول عام 2050.

محطة لتوليد الطاقة من الرياح في هولندا (الأناضول)

تسهيلات ضريبية للشركات في الصين

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية الصينية، أمس الأربعاء، تراجع الإيرادات المالية للدولة بنسبة 4,8% على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، متأثرة بتقديم الحكومة تسهيلات أكبر للشركات خاصة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. وبدأت الصين في السماح للشركات باسترداد أرصدة ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع في إبريل/ نيسان. وبلغت القيمة الإجمالية للمبالغ المستردة حوالي 800 مليار يوان الشهر الماضي. ومع استبعاد تأثير استرداد أرصدة ضريبة القيمة المضافة، نمت الإيرادات المالية للدولة بنسبة 5% عن نفس الفترة من العام العام 2021، وفق بيانات وزارة المالية. وبلغ إجمالي الإيرادات المالية لثاني أكبر اقتصاد في العالم 7,43 تريليونات يوان (حوالي 1,1 تريليون دولار).

وسجلت الإيرادات الضريبية 6,23 تريليونات يوان في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/ نيسان، بانخفاض 7,6% على أساس سنوي. ومن المتوقع أن تصل المبالغ المستردة والتخفيضات الضريبية إلى حوالي 2,5 تريليون يوان بنهاية العام الجاري، وستمثل المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة حوالي 1,5 تريليون يوان وستذهب جميعها مباشرة إلى الشركات، وفقا لوزارة المالية.

إيرادات الدولة بلغت 1,1 تريليون دولار في أربعة أشهر (Getty)

التضخم ينهش ميزانيات الأسر في بريطانيا

لندن ـ **العربي الجديد**

قفز التضخم في بريطانيا إلى أعلى مستوى في 40 عاماً، متجاوزاً معدلات الركود الذي حدث في أوائل التسعينيات التي يتذكرها كثيرون في البلد بسبب الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة والتخلف واسع النطاق عن سداد قروض الرهن العقاري.

وأظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني، أمس الأربعاء، أن تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي تسارع من 7% في مارس/ آذار إلى 9% في إبريل/ نيسان، مسجلا أعلى معدل له منذ عام 1982.

وتزيد الأسعار التي لا تتوقف عن الصعود من الضغوط التي يواجهها وزير المالية ريشي سوناك، من أجل زيادة المساعدة للأسر كثيرون في البلد بسبب الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة والتخلف واسع النطاق عن سداد قروض الرهن العقاري.

وأظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني، أمس الأربعاء، أن تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي تسارع من 7% في مارس/ آذار إلى 9% في إبريل/ نيسان، مسجلا أعلى معدل له منذ عام 1982.

وتزيد الأسعار التي لا تتوقف عن الصعود من الضغوط التي يواجهها وزير المالية ريشي سوناك، من أجل زيادة المساعدة للأسر التي تواجه أزمة غلاء تفاقم الصعوبات المعيشية. وكان ارتفاع فواتير الطاقة المحرك الأكبر لنمو الأسعار الشهر الماضي. بينما قال سوناك إن الدول في شتى أنحاء العالم تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، مضيفاً: «لا يمكننا حماية الناس بشكل كامل من هذه التحديات العالمية، ولكننا نقدم دعماً كبيراً حيثما أمكننا، ونحن على استعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات».

وطالب نشطاء في مناهضة الفقر بالتحرك الآن، بدءاً بزيادة فورية في قيمة الإعانات الاجتماعية لمواكبة التضخم الذي ينهش ميزانيات الأسر. وبعد صدور بيانات التضخم تراجع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي بنسبة 0,4%.

وأظهر مسح أن أثنين من كل ثلاثة أشخاص في بريطانيا أوقفوا استخدام التدفئة، وأن نصف البريطانيين تقريباً يقللون قيادة سياراتهم، وأن ما يزيد قليلاً على ربعهم ألغوا وجبات طعام. وكان بنك إنكلترا قد توقع في وقت سابق من مايو/ أيار الجاري وصول التضخم إلى 10% في وقت لاحق من العام الجاري، ويتوقع المستثمرون أن يضيف البنك زيادة أخرى إلى الزيادات الأربع في أسعار الفائدة التي قام بها منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والتي رفعت سعر الفائدة إلى 1%، وهو أعلى مستوى منذ عام 2009.

وشهدت ملايين الأسر في جميع أنحاء بريطانيا ارتفاعاً بلغ 54% في فواتير الغاز والكهرباء، الشهر الماضي، بعد رفع الهيئات التنظيمية سقف أسعار الطاقة لتعكس الزيادات السابقة في أسعار الجملة. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى مزيد من الضغط على أسعار الغذاء والطاقة. وذكرت وسائل إعلام بريطانية، أمس، أن الحكومة خفضت ضرائب الدخل وتضع خططا لزيادة الدعم لذوي الدخل المنخفض الذين يكافحون لسداد فواتير الوقود، كما تدرس فرض ضريبة أرباح على شركات الطاقة المستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز.

رجل سكان بريطانيا ألغوا وجبات طعام بسبب الغلاء (فرانس برس)

رؤية

تحدّيات مصر الاقتصادية

جواد العناني

ورد في سورة يوسف الآية (43)، «وقال المَلِكُ إنِّي أرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ، يا أيُّهَا المَلَأُ أفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ». وتلك الرؤيا هي التي فتحت الحلّ على السنوات العجاف، وتمكّنت مصر من حلّ مشكلتها حين عيَّن الملك آنذاك يوسف على خزائن الأرض لأنّه كان المكين الأمين.

وعند نقص المياه، واستقواء الأقوياء على الضعفاء، تقدّم النبي موسى لنجدة بنات شعيب المغلوب على أمرهن من تدافع الناس طلباً للماء من العين، فملأ لهن الجرار. وأقنعت إحداهن أباها بأن يستأجره. وبحسب نص الآية (26) من سورة القصص «قالت إحداهن يا أبت استأجره إنّ خير من استأجرت القوي الأمين».

وتذكرت هاتين القصتين ذاتي العلاقة بمصر وأهلها مع النبيين، يوسف وموسى، وأنا أشاهد على محطة بريطانية مقابلة مع الخبير الاقتصادي المصري، أحمد السيد النجار، قال إنّ الجنيه المصري الذي يتداول في الأسواق بمعدل 18,3 جنيهاً للدولار هو أدنى من معدله الفعلي بكثير. وقال إنّ السعر (العادل) للجنيه يجب ألا يزيد عن 5-6 جنيهات للدولار الواحد. لقد تمكّنت مصر في السنوات بين 2015-2019 من تحقيق معدلات نمو سنوية تربو على 5% بالأرقام الفعلية، ولكن هذا الرقم بدأ في التراجع حتى وصل إلى 3,5% عام 2020، علماً أن تصريحات رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، تنبأت بمعدل نمو في السنة المالية 2020 /2021 يصل إلى 9%، إلا إذا قصد بهذا الرقم النمو بالأسعار الجارية. وقد صرّحت قبل ذلك وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد في شهر فبراير/ شباط الماضي أن معدل النمو بلغ 1,3% في النصف الأول من العام المالي السابق 2020 /2021.

لكن، من الواضح أنّ الاقتصاد المصري قد عانى كثيراً من أزمة كورونا. ومع أن العالم شهد لمصر أنها أحسنت إدارة تلك الأزمة، وتأملت أن يعيد الاقتصاد زخمه التنموي، إلا أن الحرب في أوكرانيا فاجأت المخطط المصري بعدد من الأمور السلبية والتحديات الصعبة. ومن أهم هذه التحدّيات ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية في مصر، وقد بلغ الدين العام المصري عام 2021 مقدار 377 مليار دولار، أو ما يساوي 95% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي بلغت فيه 89,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020. ولكن المعضلة أن هذا الدين العام يشكّل قلقاً أكبر إذا ما قورن بحجم الرصيد الاحتياطي الرسمي لدى البنك المركزي المصري، والذي وصل إلى 41 مليار دولار في نهاية شهر فبراير/ شباط الماضي، ثم عاد وهبط في نهاية الشهر الذي يليه مارس/ آذار إلى 37.1 مليار دولار، علماً أن هذا الرصيد بقي مستقرّاً فوق الـ 40 مليار دولار منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2020. إذاً، نسبة الدين العام في مصر تشكل حوالي عشرة أضعاف الأرصدة الأجنبية الرسمية لديها. ويرتبط العجز في ميزان المدفوعات في مصر بأن اقتصادها قد تأثر بتراجع مصادر العملات الأجنبية من مساعدات واستثمارات وتحويلات وصادرات وسياحة، وعائدات قناة السويس. وفي المقابل، زادت فواتير مصر، خصوصاً تجاه المستوردات الغذائية التي ارتفعت أسعارها عالمياً. ولعلّ أبرز رقم في هذا المجال ارتفاع أسعار القمح، فبعدما كان 350 دولاراً للطن قبيل اندلاع الحرب في أوكرانيا وصل الآن إلى حوالي 450 دولاراً للطن، أي بزيادة مائة دولار للطن. وتحتاج مصر إلى حوالي 19 مليون طن تنتج منها في حدود 8-10 ملايين طن سنوياً. وهذا يعني زيادة في فاتورة الاستيراد، قد تصل إلى مليار دولار إذا بقيت الأسعار على حالها. وقد كان لدى مصر مخزون يكفي أربعة أشهر ونصف الشهر، حسب تصريحات وزير الزراعة السيد القصير، إلا أنّ هذا لن يحلّ معضلة مصر التي ستكون بحاجة إلى توسيع رقعتها الزراعية المخصصة للقمح، واستزراعه في أراضٍ جديدة، وهي تقوم بذلك حالياً.

أما الأمر الرابع فهو التضخم وارتفاع الأسعار. ومع أنّ الخبز المدعوم في مصر ما يزال رخيصاً، إلا أنّ الحكومة التي تودّ رفعه لتخفيف مخصّصات الدعم قد ينطوي على مزيد من الشكوى لدى الطبقات الأقل حظاً ودخلاً، والتي يشكل الخبز (العيش) جزءاً أساسياً في الغذاء اليومي للمواطن المصري. وهنالك دلائل على أن الاقتصاد الرسمي المصري يعاني من نقص القدرة على إيجاد فرص عمل كافية، خصوصاً إبان الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كورونا والحرب الأوكرانية، والتي أدت إلى تراجع معدّلات النمو إلى نسب غير كافية لإيجاد فرص العمل المطلوبة.

ومع أن استجابة المسؤولين في مصر فعّالة وسريعة مع المستجدّات والطوارئ، فإنّ مصر لن تتمكّن من حلّ مشكلاتها الاقتصادية الحقيقية بيسر وسهولة. ولعلّ من المفيد أن تتبنّى مصر نهجاً جديداً في التنمية لا يعتمد على البناء والعمران. وما جرى في مصر في السنوات السابقة مدهش من حيث النمو العمراني، لكنّ لهذا الإنجاز كلفته، أوله أنّ الوظائف التي يخلقها مؤقتة، وبانتهاء زخم البناء، تزداد كلفة الصيانة بمبالغ كبيرة جداً يصعب ترصيدها. ويكثر كذلك الطلب على الخدمات المرافقة، مثل الحراسة، والحدائق، والنظافة، والتي تتطلب عمّالاً محدودي المهارة وقليلي الأجور. ومع أنّ مصر قطعت أشواطاً في الصناعة، وفي تنمية المرافق السياحية، وهي ستعود عليها بالخير في المستقبل بعد انتهاء أثر الحرب الأوكرانية وكورونا وعودة الاقتصاد المصري والعالمي إلى طبيعتهما، ولكن لابد لمصر أن تنتبه إلى المؤثرات الاجتماعية التي ينطوي عليها التباين الشاسع في الدخل والثروة بين أبناء مصر. وتدل الإحصاءات المتاحة أنّ الحد الأدنى للأجور يصل إلى أقل من 2500 جنيه مصري في الشهر، وأنّ الحد الأعلى يصل إلى 41,100 ألف جنيه شهرياً. وتبين أن أغنى 10% في مصر ينفقون 70 ضعف أفقر 10% من السكان. وتستحق هذه النسبة الاهتمام والتفكير.

من الواضح أنّ مصر بحاجة للتركيز على القطاعات الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل داخل الاقتصاد الرسمي، علماً أنّ الاقتصاد غير الرسمي يشكل نسبة عالية يقدّرها بعضهم بنحو 50%، وأنّها تخلق 68% من الوظائف الجديدة. هذه الازدواجية الواضحة في اقتصاد مصر غير مرغوبة ويجب التصدّي لها. مصر قادرة على أن تكون اقتصاداً عربياً مميزاً. وعلى الكلّ أن يدرك أنّ مصر قادرة، بالتعاون مع جاراتها، خصوصاً ليبيا والسودان، أن تجعل اقتصادها واقتصاد جاراتها أفضل بكثير وأكثر صموداً وتحدّياً. المطلوب نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يرفع من الإنتاجية ويعزّز الأمن والاستقرار المستهدفيْن في مصر.